الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

تقرير ديوان المحاسبة حول قطع حساب الموازنة لوزارة الاتصالات للعام ٢٠١٨

-:-

رقم التقرير : ٢ / ٢٠٢١
تاريخــه : ٢٠٢١/١/١٢
رقم الاساس : ٢٠٢١/٣ (رقابة إدارية – مؤخرة)

المـــوضـــوع: قطع حساب موازنة وزارة الاتصالات للعام ٢٠١٨ .

× × ×

الغرفة الرابعة

الـرئيـــــــس : نللي ابي يونس
المستشـــــاران : نجوى الخوري و رانية اللقيس

× × ×

ان ديوان المحاسبة (الغرقة الرابعة)
بعد الاطلاع على ملف القضية
ولدى التدقيق والمذاكرة
تبين :

انه ورد ديوان المحاسبة كتاب مديرة المحاسبة العامة رقم ٢٠٨/ص١٦ تاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦ الذي تودع بموجبه قطع حساب موازنة الاتصالات للعام ٢٠١٨ .

وقد اشارت في كتابها الى ما يلي:

" ولما كانت وزارة الاتصالات للعام ٢٠١٨ لا تودع مديرية المحاسبة العامة تحققاتها واوامر القبض وجداول مراجعتها وفقاً لأحكام المرسوم رقم ١٩٦٥/٣٣٧٣ ولا بيانات اسمية صحيحة بالبقايا الواجب تحصيلها مما يحول دون استخلاص البقايا المدورة فقد تم اعداد قطع حساب موازنة وزارة الاتصالات استناداً الى بيانات الواردات المحصلة والمعلومات المستخلصة من حساب المهمة الذي ارسل من قبل المحتسب المركزي للاتصالات ، مع الاشارة الى ان مديرية المحاسبة العامة اودعت ديوان المحاسبة بكتابها رقم ٤٤/ص١٦ تاريخ٢٠٢٠/٢/٢ حساب المهمة للمحتسب المركزي للعام ٢٠١٨ مع الملاحظات العائدة لها

بـنـاءً عليه

بما انه لدى دراسة الملف تبين الآتي :

اولاً : المهلة القانونية لورود قطع الحساب الى ديوان المحاسبة :

بما ان المادة ٩ الفقرة (١) من المرسوم رقم ٤٠٠١ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٢ (نظام إرسال حسابات الإدارات العامة والمستندات والمعلومات العائدة لها إلى ديوان المحاسبة) نصت على ما يلي :

" يودع مدير المحاسبة العامة لدى وزارة المالية ديوان المحاسبة مشروع قانون قطع الحساب للسنة المالية المنقضية قبل ١٥ آب من السنة التالية لسنة الحساب."

وبما ان مديرة المحاسبة العامة في وزارة المالية اودعت ديوان المحاسبة قطع الحساب عن العام ٢٠١٨ في ٢٠٢٠/٠٢/٢٦ علما انه كان من الواجب ايداعه قبل ٢٠١٩ /٠٨/١٥ فيكون قطع الحساب وارداً خارج المهلة القانونية.

ثانياً : في اصول تنظيم قطع الحساب:

- **بالنسبة لقسم النفقات:**

بما انه يتبين من احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ المتعلق بتحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيـــــانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم ٨ و ٩ و ١٠ و١٥ ما يلي :

١- يجب على المحاسب الاداري في موازنة وزارة الاتصالات اعداد بيانات فصلية وسنوية، على ثلاث نسخ من النموذج رقم ٤، يودعها مراقب عقد النفقات لدى وزارة الاتصالات، مبيناً فيها بانسبة للبيان الفصلي لكل فقرة من الموازنة:

- الاعتمادات الأساسية أو الباقية قيد الصرف.
- الاعتمادات المدورة.
- الاعتمادات الإضافية.
- الاعتمادات الملغاة.
- الاعتمادات النهائية.
- الاعتمادات المحجوزة.
- الاعتمادات المصفاة.
- الاعتمادات المصروفة.

وبياناً سنوياً على ثلاث نسخ من النموذج رقم ٥ مبيناً فيه لكل فقرة من الموازنة، علاوة عن المعلومات الواردة في البيانات الفصلية:

- الاعتمادات المعقودة.
- الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب تدويرها.
- الاعتمادات غير المعقودة الواجب إلغاؤها.

يجب أن يتضمن هذا البيان التصحيحات التي أجريت سنداً للمادة ٩ من قانون المحاسبة العمومية، كما يجب أن يضم إليه، بيان مفصل على فقرات الموازنة بالمبالغ المعقودة غير المصروفة في نهاية سنة الحساب.

٢- يرسل مراقب عقد النفقات البيانات المذكورة اعلاه بنسخها الثلاث إلى الآمر بالصرف في وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية بعد تدقيقها وتصديقها فيما خص المعلومات الواردة فيها عن الاعتمادات المفتوحة والملغاة والمحجوزة.

٣ - يدقق البيانات الآمر بالصرف لدى الوزارة، ويصدقها لجهة المعلومات الواردة فيها عن الاعتمادات المصروفة، ويصدق المعلومات الواردة في البيان السنوي فيما خص الاعتمادات المعقودة الواجب تدويرها ويودعها بنسخها الثلاث مصلحة المحاسبة العامة بعد أن يضم إلى كل من البيانات الفصلية نسخة مصدقة من بطاقات سجل أستاذ الحوالات المصروفة، وجداول مراجعة تفصيلية بحسب البنود والفصول والأبواب والأجزاء على ثلاث نسخ وفقاً للنموذج رقم ٦.تنظم هذه البيانات وتدقق ضمن المهل المحددة في النموذج رقم ٧ الملحق بهذا المرسوم.

٤- تدقق مديرية المحاسبة العامة بيانات النفقات الفصلية والسنوية، وتوحد عناصرها، ثم تودع ديوان المحاسبة نسخة منها، وتعيد النسخة الثانية إلى مصدرها الأساسي، وتحتفظ بالثالثة لديها.

٥- تتولى مديرية المحاسبة العامة لدى وزارة المالية- قسم النفقات - اعداد قطع حساب الموازنة، نقلاً عن قيود بطاقات سجل الأستاذ بعد إنجازها وتتثبت من :

- تأشير مراقب عقد النفقات على صحة البيانات لجهة الاعتمادات.
- تصديق مصلحة الصرفيات على البيانات لجهة صحة المبالغ المصروفة.
- انطباق مجاميع النفقات المصروفة (الحقل ١١ من النموذجين المذكورين) على مجاميع نسخ بطاقات سجل أستاذ الصرفيات.
- انطباق حوالات الصرف والأوراق الثبوتية الفصلية المرسلة من المحتسبين على تفصيل النفقات المصروفة المدونة على نسخ بطاقات السجل المذكور.
- انطباق هذه البطاقات على جداول المراجعة التفصيلية وتوافق هذه الجداول فيما بينها.

وتتولى تدوين الاعتمادات المفتوحة والمدورة والمنقولة والملغاة، بالاستناد إلى النصوص المتعلقة بها، على بطاقات سجل أستاذ الاعتمادات، لكل بند من الموازنة، وفقاً للنموذج رقم ٨. وتقوم بمقارنة مجاميع البطاقات الفصلية المنظمة على أساس البنود بمجاميع البطاقات المنظمة على أساس الفقرات المنقولة عن بيانات حركة الاعتمادات الفصلية (الحقول رقم ٣ حتى ٨ من النموذج رقم ٤).

كما تدون المديرية المذكورة فصلياً قيود حجز وتصفية وصرف النفقات نقلاً عن بيانات المحاسب الإداري الفصلية بنفقات الموازنة.

كما تجمع قيود قسم النفقات في سجل أستاذ المحاسبة الإدارية حسب فقراته وبنوده، وفصوله وأبوابه وأجزائه، وتقارن النتائج بمجاميع بيانات النفقات السنوية للتثبت من صحة الأرقام، وتدون القيود في الحقول رقم ٥ و ٦ و ٧ من النموذج رقم ٩.

وبما انه بعد التدقيق في قطع الحساب ومستنداته بهدف اجراء المطابقات بين الحساب الاداري وحساب المهمة تبين مايلي :

- ان المعلومات المتعلقة بقسم النفقات قد اخذت من المركز الآلي في وزارة المالية بدلا من قيود بطاقات سجل الاستاذ الواجب اعداده من مصلحة المحاسبة العامة في وزارة المالية وفقا لاحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ المشار اليها اعلاه .

- عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك بطاقات سجل الاستاذ التي تتكون من البيانات الفصلية الواردة اليها من المحاسب الاداري والمؤشر عليها من قبل مراقب عقد النفقات والآمر بالصرف وفقا للاصول .

- عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك بطاقات سجل الاستاذ قد ادى الى عدم امكانية المطابقة بين المعلومات الواردة في بطاقات الاستاذ مع البيان السنوي.

وبما ان قيام مديرية المحاسبة العامة بتكوين قطع الحساب - قسم النفقات من المعلومات الواردة من المركز الالي والبيانات المرسلة اليها من قبل المحتسب المركزي في وزارة الاتصلات وفقا لما ورد في كتابها رقم ٢٠٨/ص١٦/٢٠٢٠ المذكور اعلاه يخالف احكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣.

وبما ان عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالتثبت من صحة الارقام الواردة في البيانات الفصلية والسنوية العائدة لحركة الاعتمادات.، وعدم ورود هذه البيانات السنوية - قسم النفقات من مصدرين مختلفين للتثبت من صحتها وبالتالي عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بالتثبت من صحة الارقام يجعل من اجراء المطابقة من قبل ديوان المحاسبة وفقا للاصول امراً متعذراً .

- **<u>بالنسبة لقسم الواردات</u>**

بما انه يتبين بالعودة الى احكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ المتعلق بتحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها لاسيما المواد رقم ٢-٣- ٤-٥ -٦ -٧-٣٤-٣٥- ما يلي:

١- يرسل موظفو الإدارات ذات الموازنات الملحقة المكلفين إصدار أوامر القبض أو أوامر التحصيل أو تصفية الحقوق، فيما خص واردات الدولة الأخرى بما فيها الديون والمبالغ المحكوم بها قضائياً لصالحها،إلى مصلحة المحاسبة العامة :

- بياناً ربع سنوي: بإجمال المبالغ المحققة والمبالغ الملغاة أو المنزلة.
- بياناً سنوياً: بالمبالغ المحققة خلال السنة والمبالغ الملغاة او المنزلة ، والمبالغ الصافية الموضوعة قيد التحصيل.

ويضم إلى البيان ربع السنوي نسخ مصدقة عن هذه الأوامر والسندات مع جداول مراجعة بها منظمة حسب تسلسل إصدارها.

٢- يرسل المحتسب المركزي إلى مصلحة المحاسبة العامة، بياناً سنوياً بواردات الموازنة المحصلة.

٣- تتولى مديرية المحاسبة العامة، بعد استلام بيانات الواردات الفصلية:

- مقارنة أوامر القبض والتحصيل وسندات التصفية بجداول مراجعتها.
- تدقيق مجاميع هذه الجداول للتثبت من انطباقها على مجاميع بيانات الواردات العائدة لها.
- تدوين البيانات في بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية «قسم الواردات» (وتختص كل بطاقة منه بنوع من الواردات).
- التأشير على هذه البيانات وتوجيه نسخة إلى ديوان المحاسبة ، تربط بها عند الاقتضاء نسخ أوامر القبض أو التحصيل، نسخة إلى الادارة ونسخة للحفظ في مديرية المحاسبة العامة.

٤- تتولى مديرية المحاسبة العامة سنوياً :

- مقارنة مجاميع البيانات السنوية بمجاميع بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية للتثبت من صحتها وملء الحقل العائد لـ«تقديرات الموازنة».
- ملء حقل «التحصيلات» بعد التثبت من صحة الأرقام بالرجوع إلى حسابات مهمة المحتسب وبياناته السنوية واستخراج الباقي قيد التحصيل في نهاية السنة وتدوينه في البطاقات العائدة له .
- مقارنة هذه البقايا ببيانات البقايا الاسمية الواردة من المحتسب مع حساب المهمة.
- التأشير على البيانات السنوية قبل إرسالها إلى المراجع المختصة.

٥- تنظم مديرية المحاسبة العامة قسم الواردات من قطع حساب الموازنة السنوي نقلاً عن بطاقات سجل الأستاذ الممسوك لديها .

يتضمن هذا القسم:
- تقديرات الموازنة.
- البقايا المدورة إلى أول السنة.
- المبالغ المحققة.
- المبالغ الملغاة أو المنزلة.
- المبالغ الصافية الموضوعة قيد التحصيل.
- المبالغ المحصلة.
- المبالغ الباقية قيد التحصيل.

٦- تضع مديرية المحاسبة العامة تقريراً بملاحظاتها الناتجة عن تدقيقها في بيانات الواردات بشأن القيود التي لم تتناولها التسوية، وترسله مع قطع حساب الموازنة إلى ديوان المحاسبة.

٧- **تستخرج مديرية المحاسبة العامة من حسابات المهمة ومستنداتها، المعلومات اللازمة لإنجاز قطع الحساب وخاصة:**

- التحصيلات والبقايا لقسم الإيرادات.
- بيان سلفات الخزينة وفقاً لإحكام المادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية.

٨- **توحد مديرية المحاسبة العامة المعلومات المستخرجة من البيانات عن التحققات والتحصيلات والبقايا، وتقارنها بمجاميع قسم الواردات من بطاقات سجل أستاذ المحاسبة الإدارية ، كما تقارن مجموع الواردات المحصلة السنوية مع بيانات المحتسب المركزي لوزارة** المواصلات السلكية واللاسلكية**.**

بما انه بعد التدقيق في قطع الحساب – قسم الواردات ومستنداته لاجراء المطابقات بين الحساب الاداري وحساب المهمة تبين مايلي :

- عدم قيام الادارة باعداد بيانات فصلية وسنوية عن الورادات المحققة والملغاة أوالمنزلة والمبالغ الموضوعة قيد التحصيل عن العام ٢٠١٨.

- عدم قيام المحتسب المركزي للاتصالات بما يلي :

- ارسال الى مديرية المحاسبة العامة بيانا" بالبقايا المدورة من العام ٢٠١٧ الى العام ٢٠١٨.

- اعداد البيانات السنوية عن الوارادات المحصلة عن العام ٢٠١٨.

- إرسال بيان عن سلفات الخزينة لغاية نهاية العام ٢٠١٨.

- ارسال الى مديرية المحاسبة العامة بياناً بالبقايا المدورة من العام ٢٠١٨ الى العام ٢٠١٩.

- عدم قيام مديرية المحاسبة العامة بمسك سجل استاذ المحاسبة الادارية .

- قيام مديرية المحاسبة العامة بإنجاز قطع الحساب - قسم الورادات استنادا" الى بيانات الواردات المحصلة والمعلومات المستخلصة من حساب المهمة الذي ارسل من قبل المحتسب المركزي للاتصالات ، بدلاً من المعلومات الواجب توفرها في سجل المحاسبة الادارية .

- عدم قيام مديرية المحاسبة العامة من التثبت والتأشير على البيانات السنوية للواردات وفقاً للاصول علماً ان هذه البيانات لم ترفق مع قطع الحساب .

وبما ان عدم قيام مصلحة المحاسبة العامة بإنجاز قطع الحساب - قسم الورادات وفقا لاحكام المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ يجعل من اجراء المطابقة من قبل ديوان المحاسبة وفقا للاصول امراً متعذراً.

ثالثاً ـ في مضمون قطع الحساب :

بما انه يقتضي دراسة وتدقيق الارقام الواردة في قطع الحساب لجهة الواردات ولجهة النفقات وفقاً لما يلي :

أـ بيانات الايرادات

١ـ الواردات السنوية المحققة من الاصدارات لعام ٢٠١٨

البند		نوع الايرادات	ل.ل.
	(أ)	**الفصل الاول – الاستثمار**	
1		ايرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,395,158,360
2		ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	720,767,096,984
3		ايرادات المخابرات الدولية	27,048,375,206
4		ايرادات التلكس	0
5		ايرادات متنوعة	53,267,099,526
6		خليوي - اشتراكات ومخابرات ورسوم تأسيس	1,367,753,213,674
مجموع الفصل الاول			**2,181,230,943,750**

٢ـ بقايا المبالغ غير المحصلة والمدورة من السنة السابقة لعام ٢٠١٨

البند		نوع الايرادات	ل ل.
	(أ)	**الفصل الاول – الاستثمار**	
2		ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	1,208,595,898,448
مجموع الفصل الاول			
مجموع بقايا المبالغ غير المحصلة والمدورة من السنة السابقة			1,208,595,898,448

٣ـ مجموع الواردات غير الصافية لعام ٢٠١٨

البند		نوع الايرادات	ل.ل.
	(أ)	**الفصل الاول – الاستثمار**	
1		ايرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,395,158,360
2		ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	1,929,362,995,432
3		ايرادات المخابرات الدولية	27,048,375,206
4		ايرادات التلكس	0
5		ايرادات متنوعة	53,267,099,526
6		خليوي - اشتراكات ومخابرات ورسوم تأسيس	1,367,753,213,674
مجموع الفصل الاول			3,389,826,842,198

٤- صافي المبالغ الموضوعة قيد التحصيل لعام ٢٠١٨

البند		نوع الايرادات	ل.ل.
	(أ)	**الفصل الاول – الاستثمار**	
1		ايرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	12,395,158,360
2		ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	1,929,362,995,432
3		ايرادات المخابرات الدولية	27,048,375,206
4		ايرادات التلكس	0
5		ايرادات متنوعة	53,267,099,526
6		خليوي - اشتراكات ومخابرات ورسوم تأسيس	1,367,753,213,674
مجموع الفصل الاول			3,389,826,842,198

٥- مجموع المبالغ المحصلة بما فيهم مآخوذات من مال الاحتياط عام ٢٠١٨

البند		نوع الايرادات	ل.ل.
	(أ)	**الفصل الاول – الاستثمار**	
1		ايرادات مساهمة الغير في نفقات الانشاء	11,392,667,500
2		ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	544,254,932,110
3		ايرادات المخابرات الدولية	17,279,273,935
4		ايرادات التلكس	0
5		ايرادات متنوعة	50,759,872,526
6		خليوي - اشتراكات ومخابرات ورسوم تأسيس	1,184,463,414,810
مجموع الفصل الاول – الواردات المحصلة			**1,808,150,160,881**
	(ب)	**الفصل الثاني - مأخوذات من مال الإحتياط**	
1		مأخوذات من مال احتياط الاتصالات	0
		لتغطية الإعتمادات المدورة من العام ٢٠١٧ إلى العام ٢٠١٨	
مجموع الفصل الثاني - مأخوذات من مال احتياط الاتصالات			0
المجموع العام أ+ ب			**1,808,150,160,881**

٦- جدول تفصيلي بالواردات الاجمالية المحصلة عن العام ٢٠١٨

رقم البند	قيمة الايرادات المحصلة	قيمة الرديات	قيمة الايرادات الصافية
1	12,395,158,360	1,002,490,860	11,392,667,500
2	625,807,414,375	81,552,482,265	544,254,932,110
3	27,048,375,206	9,769,101,271	17,279,273,935
4	0	0	0

5	53,267,099,526	2,507,227,000	50,759,872,526
6	1,367,753,213,674	183,289,798,864	1,184,463,414,810
المجموع	**2,086,271,261,141**	**278,121,100,260**	**1,808,150,160,881**

- **ملاحظات**

نسبة الواردات المحصلة لمجموع الواردات المحققة :
٣,٣٨٩,٨٢٦,٨٤٢,١٩٨/٢,٠٨٦,٢٧١,٢٦١,١٤١ = ٦١,٥٤٪
النسبة متدنية

٧- المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة للسنة التالية (عام ٢٠١٩)

البند		نوع الايرادات	ل ل.
	(أ)	الفصل الاول – الاستثمار	
2		ايرادات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف	1,303,555,581,057
مجموع الفصل الاول المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة للعام القادم			1,303,555,581,057

- **ملاحظات**

نسبة الواردات غير المحصلة نسبةً الى الواردات المحققة :
= ١,٣٠٣,٥٥٥,٥٨١,٠٥٧/٣,٣٨٩,٨٢٦,٨٤٢,١٩٨ = ٣٨,٤٦٪
- النسبة مرتفعة (عدم التحصيل)

ب - بيان النفقات المصروفة في وزارة الاتصالات :

١- حركة الاعتمادات

مصادر الإعتمدات	ل ل .	النسبة %
الاعتمادات الاساسية المفتوحة في موازنة عام ٢٠١٨	2,700,327,353,000	49.90
الاعتمادات المدورة من عام ٢٠١٧	2,710,821,787,000	50.10
مجموع الإعتمادات	**5,411,149,140,000**	**100**
الاعتمادات المصروفة عام ٢٠١٨	3,887,732,563,873	
الاعتمادات المدورة لعام ٢٠١٩	967,120,123,000	17.87
الاعتمادات الملغاة عام ٢٠١٨	556,296,453,127	10.28
مجموع الإعتمادات	**5,411,149,140,000**	**100**

٢- نفقات مصروفة حسب الادارات :

التنسيب	الادارة والنفقات المصروفة	النفقات الاجمالية للمصروفات	الجزء الاول	الجزء الثاني (أ)	الجزء الثاني (ب)
	المديرية العامة للانشاء والتجهيز	ل ل .	ل ل .	ل ل .	ل ل .
13-336-1-116	الرواتب والاجور وملحقاتها	3,681,991,000			
16-336-1-116	نفقات مختلفة	10,544,000			

15-336-1-116	منافع اجتماعية	74,424,000			
	المجموع		**3,766,959,000**		
226-1336-116	تجهيزات	4,986,102,000			
227-336-1-116	انشاءات قيد التنفيذ	12,848,446,000			
229-336-1-116	نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	2,389,280,000			
	المجموع			**20,223,828,000**	
	المديرية العامة للاستثمار والصيانة :				
11-336-2-116	مواد استهلاكية	2,470,000			
12-336-2-116	خدمات استهلاكية	72,032,000			
13-336-2-116	الرواتب والاجور وملحقاتها	24,900,489,000			
14-336-2-116	التحويلات	235,125,236			
15-336-2-116	منافع اجتماعية	637,736,000			
16-336-2-116	نفقات مختلفة	62,016,000			
	المجموع		**25,909,868,236**		
228-336-116	صيانة	24,318,261,000			
	المجموع			**24,318,261,000**	
	المصلحة الادارية المشتركة:				
11-331-3-116	مواد استهلاكية	5,795,575,000			
12-331-3-116	خدمات استهلاكية	38,069,000			
13-331-3-116	الرواتب والاجور وملحقاتها	1,161,122,000			
15-331-3-116	منافع اجتماعية	28,839,000			
	المجموع		7,023,605,000		
226-331-3-116	تجهيزات	2,940,000			
228-331-3-116	صيانة	3,128,000			
	المجموع			**6,068,000**	
	المراقبة العامة				
13-336-4-116	الرواتب والاجور وملحقاتها	123,111,000			
15-336-4-116	منافع اجتماعية	1,512,000			
	المجموع		124,623,000		
	الديون المتوجبة الاداء				
14-336-5-116	التحويلات	3,448,739,460,637			
	المجموع		3,448,739,460,637		

227-336-2-116	تطوير وتوسيع الشبكات الثابتة والخدمات المرافقة ومتمماتها من اتصالات وانترنت	112,491,204,000			
	المجموع				112,491,204,000
	المديرية العامة للاستثمار والصيانة- الهيئة المنظمة للاتصالات-				
14-336-5-116	التحويلات	6,379,000,000			
	المجموع		6,379,000,000		
	اوجيرو- لمديرية العامة للاستثمار والصيانة				
14-336-5-116	التحويلات	238,749,687,000			
	المجموع		238,749,687,000		
	المجموع العام	**3,887,732,563,873**	**3,730,693,202,873**	**44,548,157,000**	**112,491,204,000**

٣- النفقات المصروفة حسب البنود مع النسب المئوية

النفقات الجارية المصروفة حسب البنود (جزء اول)	**المجموع**	**النسبة %**
مواد استهلاكية	5,798,045,000	0.15
خدمات استهلاكية	110,101,000	0.0028
المخصصات والرواتب والاوجور وملحقاتها	29,866,713,000	0.76
التحويلات	3,694,103,272,873	95.02
نفقات مختلفة	72,560,000	0.0018
منافع اجتماعية	742,511,000	0.02
المجموع	**3,730,693,202,873**	**95,95**
النفقات الاستثمارية المصروفة حسب البنود (جزء ثاني أ)		
تجهيزات	4,989,042,000	0.13
إنشاءات قيد التنفيذ	12,848,446,000	0.33
صيانة	24,321,389,000	0.62
نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	2,389,280,000	0.06
المجموع	**44,548,157,000**	**1.14**
النفقات الاستثمارية المصروفة حسب البنود (جزء ثاني ب)		
تطوير وتوسيع الشبكات الثابتة والخدمات المرافقة ومتمماتها من اتصالات وانترنت	112,491,204,000	**2.91**
اجمالى النفقات المصروفة عام ٢٠١٨	**3,887,732,563,873**	**100**

- **الملاحظات**

- يلاحظ ان نسبة النفقات المصروفة الجارية قد بلغت % ٩٥,٩٥ بينما نسبة النفقات المصروفة الاستثمارية الاجمالية هي % ٤,٠٥ (٢,٩١%+١,١٤%) وهذه مؤشرات تدل على ارتفاع نسبة النفقات المصروفة الجارية كما يلي :

- نسبة النفقات الجارية المصروفة (جزء اول) ..... % ٩٥,٩٥
- نسبة النفقات الاستثمارية المصروفة (جزء ثاني أ)..... ١,١٤%
- نسبة النفقات الاستثمارية المصروفة (جزء ثاني ب)..... ٢,٩١%
- ان نسب النفقات الجارية المصروفة – جزء اول هي موزعة بين ٩٥,٩٥% و % ٠,٠٠١٨ كما يلي :

مواد استهلاكية	%٠,١٥
خدمات استهلاكية	%٠,٠٠٢٨
المخصصات والرواتب والاوجور وملحقاتها	%٠,٧٦
التحويلات	%٩٥,٠٢
نفقات مختلفة	%٠,٠٠١٨
منافع اجتماعية	%٠,٠٢

- ان نسب النفقات الاستثمارية المصروفة – جزء ثاني (أ) هي موزعة بين ٠,٦٢% و% ٠,٠٦ كما يلي :

تجهيزات	٠,١٣%
إنشاءات قيد التنفيذ	٠,٣٣%
صيانة	٠,٦٢%
نفقات اخرى تتعلق بالاصول الثابتة المادية	٠,٠٦%

- نسب النفقات الاستثمارية المصروفة – جزء ثاني (ب) هي % ٢,٩١ كما يلي :

تطوير وتوسيع الشبكات الثابتة والخدمات المرافقة ومتمماتها من اتصالات وانترنت	%٢,٩١

رابعاً: في حساب النتائج (قطع الحساب عام ٢٠١٨):

ا – الواردات	ليرة لبنانية	ليرة لبنانية
أ- الواردات المنفذة		
·الواردات المحققّة خلال السنة الحالية من ضرائب ، رسوم وعائدات	2,181,230,943,750	
تضاف المبالغ غير المحصّلة والمدوّرة من السنة السابقة·	1,208,595,898,448	
اجمالي المبالغ المحققة·	**3,389,826,842,198**	
المبالغ المنزّلة·	278,121,100,260	
المبالغ الموضوعة قيد التحصيل	**3,111,705,741,938**	
تنزل المبالغ الباقية قيد التحصيل والمدورة لسنة ٢٠١٩	1,303,555,581,057	
المبلغ المحصلة دون احتساب المأخوذات من حساب مال الاحتياط	1,808,150,160,881	

ب- المأخوذات من حساب مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات من سنة ٢٠١٧ الى سنة ٢٠١٨	2,710,821,787,000	
مجموع الواردات المحصلة والمأخوذات من مال الاحتياط لتغطية الاعتمادات المدورة		**4,518,971,947,881**
٢ - النفقات المصروفة		
أ-على الجزء الاول	3,730,693,202,873	
ب - على الجزء الثاني (أ)	44,548,157,000	
جـ - على الجزء الثاني (ب)	112,491,204,000	
مجموع النفقات المصروفة		**3,887,732,563,873**
النتيجة الدفترية : الفرق بين الواردات بما فيها المأخوذات من مال الاحتياط وبين النفقات المصروفة		631,239,384,008
تنزل المأخوذات من مال الاحتياط		2,710,821,787,000
النتيجة النهائية : الفرق بين النفقات المصروفة والواردات المحصلة فعليا		**2,079,582,402,992**

- يقفل الوفر البالغ / ٦٣١,٢٣٩,٣٨٤,٠٠٨ / ايراداً في حساب مال إحتياط الاتصالات وتغطى الاعتمادات المدورة البالغة / ٢,٧١٠,٨٢١,٧٨٧,٠٠٠ / بمأخوذات من مال الإحتياط .
- ملاحظة : تم صرف مبلغ / **٣,٤٤٨,٧٣٩,٤٦٠,٦٣٧** / ل.ل . **من بند** ١٤ – ١ – ٩ لتغذية الخزينة العام منها مبلغ **/** ١,٦١٤,٢٤٢,٢٥٠,٠٠٠ / ل ل. صرف ودفع عام ٢٠١٨ ومبلغ **/** ١,٨٣٤,٤٩٧,٢١٠,٦٣٧ / ل.ل . دفع عام ٢٠١٧ على سبيل التسوية في عام ٢٠١٨ .

خامساً : ملاحظات على نتائج التدقيق:

- **ولدى التدقيق ومطابقة الحسابات المذكورة مع حساب المهمة تبين وجود الفروقات التالية:**

١- ان عدم اعتماد نظرية القيد المزدوج في مسك القيود المحاسبية يعتبر مخالفة صريحة لنص المادة ٢٦ من التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات الصادر بالمرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٠٩/٦ التي تلزم المحتسب المركزي لوزارة المواصلات السلكية واللاسلكية اعتماد محاسبة الدولة على طريقة القيد المزدوج .

٢- عدم إمكانية المطابقة والربط بين الايرادات المحصلة والايداعات في الصناديق ومصرف لبنان بسبب عدم اعتماد نظرية القيد المزدوج .

٣- عدم وجود بيانات سلف الخزينة بغية تدقيقها وفقا" للنصوص القانونية المرعية والمطلوب بالمادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية.

٤- عدم ادراج بيانات الورادات المحققة والمحصلة عام ٢٠١٨.

٥- عدم ادراج بيانات البقايا المدورة عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ .

٦- عدم ادراج جردة بالشيكات والمبالغ التي تم ايداعها في حسابات الخزينة عن عام ٢٠١٨.

٧- احتساب الطوابع والضريبة على القيمة المضافة TVA المحصلة من ضمن الايرادات المتنوعة علما" انها حسابات خزينة ولا يجوز ادراجها مع حسابات الموازنة .

لـــــذلـــــك

يبدي ديوان المحاسبة وفي نطاق رقابته الادارية المؤخرة الملاحظات والإقتراحات الواردة في متن هذا التقرير مع وجوب الإلتزام بها لاسيما لجهة ما يلي :

١- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار جميع الملاحظات الواردة في متن هذا التقرير عملاً بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٨ تاريخ ١٩٩٩/٧/٢٣ التي تنص على مايلي : " ضرورة الآخذ بعين الاعتبار التعديلات التي قد يقرها ديوان المحاسبة – والتي يتولى اجراءها لاحقا في حال وجودها " .

٢- الطلب الى وزارة الاتصالات اعتماد نظرية القيد المزدوج في مسك القيود المحاسبية وفقاً لنص المادة ٢٦ من التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات الصادر بالمرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ٦ /١٩٩٧/٩ التي تلزم المحتسب اعتماد محاسبة الدولة على طريقة القيد المزدوج .

٣- وجوب تقيد وزارة الاتصلات باحكام قانون المحاسبة العمومية واحكام المرسوم رقم ٣٣٧٣ / ١٩٦٥ لجهة ما يلي :
- اعداد بيانات سلف الخزينة بغية تدقيقها وفقا" للنصوص القانونية المرعية وعملاً باحكام المادة ٢١٣ من قانون المحاسبة العمومية.
- ادراج بيانات الورادات المحققة والمحصلة عام ٢٠١٨.
- ادراج بيانات البقايا المدورة عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ .
- ادراج جردة بالشيكات والمبالغ التي تم ايداعها في حسابات الخزينة عن عام ٢٠١٨.

٤- الطلب الى مديرية المحاسبة العامة التقيد بالملاحظات المبينة في متن هذا التقرير وأن تعمل على التقيد بأحكام المرسوم ٣٣٧٣ / ١٩٦٥ .

ابلاغ هذا التقرير الى كل من رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس الحكومة - وزير المالية - وزير الاتصالات - مديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية – محتسب الاتصالات المركزي والنيابة العامة لدى ديوان المحاسبة.

× × ×

تقريراً أتخذ بالاجماع في غرفة المذاكرة في بيروت بتاريخ الثاني عشر من شهر كانون الثاني سنة الفين واحدى وعشرين.

كاتب الضبط	المستشـار	المستشـــار	الرئيـــــــس
محمد الشحيمي	رانية اللقيس	نجوى الخوري	نللي ابي يونس

يحال على المراجع المختصة
بيروت في / /٢٠٢١
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران